

Distr.: General
18 December 2017
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة التاسعة والأربعون

٦-٩ آذار/مارس ٢٠١٨

البند ٣ (س) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: إحصاءات

العمل والعمالة

تقرير منظمة العمل الدولية بشأن أحدث التطورات في مجال إحصاءات العمل والعمالة

مذكرة من الأمين العام

وفقاً لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٧/٢٢٨ والممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بأن يجيل تقرير منظمة العمل الدولية بشأن أحدث التطورات في مجال إحصاءات العمل والعمالة. ويصف هذا التقرير الإطار الجديد لإحصاءات العمل ومقاييس الاستغلال الناقص للعمل التي اعتمدها المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل الذي عقد في جنيف في عام ٢٠١٣، وآثارها على النظم الوطنية لإحصاءات العمل والقوى العاملة، وأهميتها للوفاء بالمتطلبات من البيانات لرصد التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة الذي ينص على "تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع" والهدف ٥ الذي ينص على "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات". ويسلط الضوء أيضاً على برنامج منظمة العمل الدولية للاختبارات المنهجية، ووضع التوجيهات، وبناء القدرات، وتقديم المساعدة التقنية، وأنشطة التنسيق المضطلع بها فيما بين الوكالات لدعم تكييف المعايير الجديدة واعتمادها على نطاق واسع. ويعرض التقرير كذلك التطورات الأخيرة في إطار التحضير للمؤتمر الدولي العشرين المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، بما في ذلك المقترحات الرئيسية بصدد مجموعة من المعايير الدولية للإحصاءات المتعلقة بعلاقات العمل التي سيُنظر المؤتمر في اعتمادها، لتحل محلّ التصنيف الدولي لمركز العمالة (ICSE-93). واللجنة مدعوة إلى إبداء آرائها بشأن التقدم الذي أحرزته منظمة العمل الدولية، وتقديم توجيهات بشأن برنامج العمل المبين، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٦٥ من هذا التقرير.

* E/CN.3/2018/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

160118 100118 17-21478 (A)



تقرير منظمة العمل الدولية بشأن أحدث التطورات في مجال إحصاءات العمل والعمالة

أولا - مقدمة

١ - يتمثل هدف هذا التقرير في إطلاع اللجنة الإحصائية على أحدث ما توصلت إليه منظمة العمل الدولية في مجال إحصاءات العمل والعمالة. ويركز التقرير بصفة خاصة على النتائج الرئيسية للمؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل الذي عُقد في جنيف في الفترة من ٢ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، والأنشطة التي تضطلع بها المنظمة لمتابعتها، وكذلك أحدث التطورات في إطار التحضير للمؤتمر الدولي العشرين المقرر عقده في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

٢ - وكما أُبلغت اللجنة الإحصائية في دورتها الرابعة والأربعين المعقودة في عام ٢٠١٣ (انظر E/CN.3/2013/17)، ناقش المؤتمر الدولي التاسع عشر معايير إحصائية منقحة للعمل والعمالة والاستغلال الناقص للعمل، واعتمدها. وأدخلت المعايير الجديدة عدة منظورات تنطوي على آثار مهمة على البرامج الرسمية لإحصاءات العمل والقوى العاملة في جميع أنحاء العالم. وتشمل الابتكارات الرئيسية وضع تعريف إحصائي لمفهوم "العمل" يشمل جميع الأنشطة المنتجة المدفوعة الأجر وغير المدفوعة الأجر؛ وإطار قائم على الأنشطة يحدد خمسة أشكال مختلفة من العمل؛ ووضع تعريف أضيق للعمالة باعتبارها "عمل مقابل أجر أو ربح"؛ ومقاييس جديدة للاستغلال الناقص للعمل مكتملة لمعدل البطالة؛ وتعريف منفصلة ومؤشرات رئيسية لأشكال العمل غير المدفوع الأجر، بما في ذلك العمل الإنتاجي للاستخدام الشخصي، والعمل التطوعي، وعمل المتدربين غير المدفوع الأجر؛ وتقديم توجيهات عامة مصممة لدعم البلدان في وضع نظام متنسق لإحصاءات العمل وسوق العمل من أجل تلبية الطلبات المتعلقة بالاحتياجات من البيانات المتواترة والأكثر هيكلية.

٣ - وتأتي هذه التغييرات استجابةً للدعوات المتكررة منذ زمن طويل لإنشاء مجموعة شاملة من الإحصاءات عن العمل قادرة على التأثير في طائفة واسعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالتنمية والنمو على مستوى الاقتصاد الكلي، وخلق فرص العمل والإدماج في سوق العمل، وتنمية الموارد البشرية والتدريب، والمساواة بين الجنسين، وفقر الأسر المعيشية ورفاهها، والتنمية المجتمعية، والمشاركة المدنية.

٤ - وسيؤدي تنفيذ المعايير في الوقت المحدد إلى تلبية الحاجة إلى وضع مؤشرات أدق في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١) وإطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الذي اعتمده الجمعية العامة في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٧ بموجب قرارها ٣١٣/٧١. ويدعو إطار المؤشرات هذا إلى إتاحة بيانات أفضل عن العمل والعمالة والاستغلال الناقص للعمل في ما يتعلق بعدد من المؤشرات ذات صلة بالعمل اللائق، ولا سيما في إطار الهدف ٨ الذي ينص على "تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع" ولكن في إطار أهداف أخرى أيضاً من قبيل الهدف ٥ الذي ينص على "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات". وسيؤدي تنفيذ المفاهيم الجديدة إلى تعزيز أطر عالمية

(١) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

أخرى مثل إطار منظمة العمل الدولية لمؤشرات العمل اللائق، ومجموعة الحد الأدنى من المؤشرات الجنسانية، والمؤشرات المتعلقة بجودة العمالة.

٥ - ودعماً لتنفيذ المعايير الجديدة، أطلقت منظمة العمل الدولية عدة مبادرات تغطي مواضيع التطوير والاختبار المنهجين، وإعداد أدوات ومبادئ توجيهية عملية جديدة، وتجديد أنشطتها في مجالي الدعم التقني وبناء القدرات. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل المنظمة على توسيع نطاق شراكاتها وتعزيزها مع المنظمات المعنية على الصعيد الدولية والإقليمية والوطنية، لإذكاء الوعي على نطاق أوسع بالمعايير الجديدة والتشجيع على اتباع نهج منسق في تكييفها وتنفيذها في جميع المجالات الإحصائية ذات الصلة، ولا سيما الإحصاءات الاقتصادية، والإحصاءات المتعلقة باستخدام الوقت، والإحصاءات الجنسانية، والإحصاءات الزراعية والريفية، وإحصاءات الفقر.

٦ - وفي نفس الوقت، تقوم المنظمة بمجموعة من الأنشطة ذات الصلة في مجال وضع المناهج والمعايير. ومن أبرز تلك الأنشطة استعراض التصنيف الدولي لمركز العمالة، بما في ذلك تصنيف محدث من المقرر مناقشته لاعتماده في المؤتمر الدولي العشرين لخبراء إحصاءات العمل المقرر عقده في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ في جنيف، والاجتماع الثاني عشر لفريق دلهي المعني بإحصاءات القطاع غير الرسمي الذي عُقد في جنيف في يومي ٢ و ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ويقدر الإمكان، تم التماس أوجه تآزر بين مجالات التنمية المختلفة لضمان الاتساق بين المعايير والتوجيهات الصادرة وتيسير التنفيذ على الصعيد الوطني.

٧ - ولكفالة الاتساق في ميدان إحصاءات العمل والعمالة، وضعت المنظمة برنامج عمل لدعم إدماج أحدث المعايير والأنشطة المتعلقة بوضع التوجيهات في تعزيز بناء قدرات الوكالات الإحصائية. وتجسّد ذلك بالفعل في صورة برامج تدريب محدّثة من قبيل الأكاديمية السنوية لإحصاءات وتحليلات سوق العمل التي عقدت لأول مرة في عام ٢٠١٥، والتي ستواصل خدمة البلدان على مدى السنوات القادمة من خلال تبادل أحدث المعارف والمنتجات، بما في ذلك التوجيهات والمعايير والأدوات الصادرة حديثاً التي سوف تُدرج في أنشطة التدريب والمساعدة التقنية.

٨ - وقد تم تنظيم التقرير على النحو التالي: الفرع الثاني يصف (أ) أهم التغييرات التي أُدخلت بموجب القرار الجديد (الأول) حول إحصاءات العمل والعمالة والاستغلال الناقص للعمل؛ و (ب) برنامج منظمة العمل الدولية للاختبارات التجريبية المنهجية؛ و (ج) وضع توجيهات عملية لاستقصاءات القوى العاملة وما يتصل بها من استقصاءات؛ و (د) بناء القدرات والمساعدة التقنية؛ و (هـ) الشراكات القائمة والتنسيق بين الوكالات والمبادرات المتعلقة بتبادل المعارف. ويسلط الفرع الثالث الضوء على التطورات المنهجية المتعلقة بالمواضيع ذات الأولوية المقرر مناقشتها في المؤتمر الدولي العشرين، بما في ذلك الموضوع الرئيسي المتعلق باستعراض التصنيف الدولي لمركز العمالة (ICSE-93) وتحديثه واعتماده. وتشمل المواضيع الأخرى التي سيناقشها المؤتمر التحسينات المنهجية لمؤشرات المستوى الثالث المقترحة بخصوص هدف التنمية المستدامة المتعلق بتوفير العمل اللائق، والإحصاءات المتعلقة بالمؤهلات التعليمية وعدم توافر المهارات مع احتياجات سوق العمل، والهجرة الدولية لبيد العاملة، وإحصاءات العمل في الريف، وإحصاءات العمل في قطاع الزراعة، والعمل القسري، والعمل في الاقتصاد غير الرسمي، والتعاونيات.

ثانياً - العمل والعمالة والاستغلال الناقص للعمل (المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل)

ألف - الابتكارات الرئيسية الناجمة عن المعايير الجديدة

٩ - المعايير المبينة في القرار الأول حول إحصاءات العمل والعمالة والاستغلال الناقص للعمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ تحل محل المعايير المعتمدة في عام ١٩٨٢ والمبادئ التوجيهية ذات الصلة التي أدت دوراً حاسماً باعتبارها مرجعاً للبرامج الوطنية لإحصاءات القوى العاملة (منظمة العمل الدولية ٢٠١٣)^(٢). ووسّعت المعايير الجديدة نطاق إحصاءات العمل بدرجة كبيرة من خلال الاعتراف بالحاجة إلى إعداد إحصاءات بشأن مختلف أشكال العمل، مدفوع الأجر وغير مدفوع الأجر، بصفة منتظمة ومن خلال توفير إطار مفاهيمي مشترك لهذا الغرض. وهذا التحول صوب طريقة حساب أكثر شمولاً لعالم العمل يتماشى مع المعايير الإحصائية المحدثة بشأن قياس وقت العمل، وعمل الأطفال (منظمة العمل الدولية ٢٠٠٨)^(٣).

١ - إطار العمل وأشكال العمل

١٠ - تتمثل الملامح الرئيسية للمعايير الجديدة في إدراج أول تعريف إحصائي متفق عليه دولياً لمفهوم "العمل" يتوافق مع نطاق حدود الإنتاج العام، وإطار يميز بين مختلف أشكال العمل لدعم إعداد إحصاءات منفصلة بشأن كل منها حسب الحاجة للاسترشاد بها في طائفة واسعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسات المتعلقة بسوق العمل. ويصنف ذلك الإطار جميع الأنشطة الإنتاجية إلى أشكال مختلفة من العمل استناداً إلى الغرض النهائي الأساسي للإنتاج وطبيعة المعاملة التي يقوم عليها التبادل. ويحدد الإطار خمسة أشكال متميزة من العمل: العمالة، والعمل الإنتاجي للاستخدام الشخصي (بما في ذلك إنتاج السلع والخدمات للاستخدام النهائي الخاص)، والعمل التطوعي، وعمل المتدربين غير المدفوع الأجر، وفئة متبقية تشمل الأشكال الأخرى من العمل مثل العمل الإلزامي غير المدفوع الأجر.

١١ - وأحد المبادئ المهمة التي يستند إليها هذا الإطار القائم على الأنشطة هو أن أشكال العمل الخمسة المحددة منفصلة عن بعضها بعضاً، ومع ذلك يمكن أن يشغل الأشخاص في شكل واحد أو عدة أشكال من العمل خلال فترة مرجعية معينة. ونتيجة لذلك، يمكن التعبير بشكل شامل عن مشاركة الأشخاص ومساهماتهم وظروف عملهم في العمالة، والعمل الإنتاجي للاستخدام الشخصي، والعمل التطوعي، فضلاً عن دراسة التفاعلات بين أشكال العمل تلك. وهذا الأمر لم يكن ممكناً في ظل المعايير السابقة.

(٢) يمكن الاطلاع على نص القرار على الموقع الشبكي: http://ilo.org/global/statistics-and-databases/meetings-and-events/international-conference-of-labour-statisticians/19/WCMS_230304/lang--en/index.htm

(٣) يمكن الاطلاع على نص القرار المتعلق بإحصاءات عمل الأطفال على الموقع الشبكي: <http://www.ilo.org/global/statistics-and-databases/standards-and-guidelines/resolutions-adopted-by-international-conferences-of-labour-statisticians/lang--en/index.htm>

٢ - العمالة والاستغلال الناقص للعمل

١٢ - تُعرّف العمالة في المعايير الجديدة تعريفاً أضيق، مقارنة بالمعايير السابقة، وهو أنها "العمل لقاء أجر أو ربح". ويستبعد هذا التعريف الأنشطة المضطلع بها لإنتاج سلع مخصصة للأساس للاستخدام النهائي الخاص من جانب الأسرة المعيشية أو العائلة، والعمل التطوعي لصالح المنظمات، وبعض أنواع العمل التطوعي المباشر، وعمل المتدربين غير المدفوع الأجر، وهي أنشطة تنضوي الآن تحت مفاهيم العمل الإنتاجي للاستخدام الشخصي، والعمل التطوعي، وعمل المتدربين غير المدفوع الأجر، على التوالي. والعمالة، بتعريفها الأضيق، لا تزال هي المرجع في تصنيف الأشخاص في سن العمل حسب مركزهم في القوى العاملة، وإنتاج مجموعة الإحصاءات المتعلقة بالقوى العاملة. وسيتيح هذا التنقيح الرصد على نحو أكثر تحديداً لإمكانية الحصول على فرص العمل التي تدر دخلاً ويوجه السياسات الرامية إلى خلق فرص العمل. وكما جرى التأكيد في خطة أهداف التنمية المستدامة، فسيدعم أيضاً تقييم التقدم الفعلي المحرز نحو تقليص الفجوات المتعلقة بالإدماج في سوق العمل بين الفئات ذات الأولوية في مجال السياسات، مثل: النساء والرجال، والشباب والبالغين، وسكان الريف وسكان الحضر، وغيرها من الفئات.

١٣ - أما تعريف البطالة فظل كما هو. إلا أن عدداً من التنقيحات أُدخل على عملية قياسها من قبيل إزالة خيار استبعاد معيار البحث عن عمل في بعض السياقات، وتمديد الفترة المرجعية لقبالية الالتحاق بالعمل. والأهم من ذلك أن البطالة مُدرجة الآن باعتبارها واحدة من عدة مقاييس للاستغلال الناقص للعمل التي تشمل أيضاً العمالة الناقصة المرتبطة بالزمن والقوة العاملة المحتملة. والفئة الأخيرة هي فئة محددة حديثاً تشمل الأشخاص غير الملتحقين بعمل الذين يبدون اهتماماً بسوق العمل ولكنهم لا يستوفون بالكامل معايير التصنيف ضمن العاطلين عن العمل. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، الباحثين عن عمل المحبطين والأشخاص الآخرين الذين قد يواجهون مجموعة متنوعة من العوائق الشخصية أو الاجتماعية أو الاقتصادية التي تحد من إمكانية وصولهم إلى سوق العمل. ولغرض نشر البيانات الإحصائية، وُضعت مجموعة جديدة من المقاييس للاستغلال الناقص للعمل، LU-1LU، لتعزيز رصد التغيرات في أسواق العمل على نحو أكثر شمولاً مما يمكن لمعدل البطالة وحده تحقيقه، وللتعبير بصورة أفضل عن أوجه الاختلاف بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، والنساء والرجال، والشباب والبالغين، والفئات الأخرى ذات الأولوية في مجال السياسات.

٣ - أشكال العمل غير المدفوع الأجر

١٤ - لدعم القياس الكامل لأشكال العمل غير المدفوع الأجر، أُدخلت المعايير تعاريف إحصائية جديدة وتوجيهات قياس أساسية ومؤشرات رئيسية بشأن العمل الإنتاجي للاستخدام الشخصي، والعمل التطوعي، وعمل المتدربين غير المدفوع الأجر.

١٥ - ويغطي العمل الإنتاجي للاستخدام الشخصي جميع الأنشطة المضطلع بها لإنتاج السلع وتوفير الخدمات المخصصة أساساً للاستخدام الخاص من جانب الأسرة المعيشية أو العائلة. وعلى الرغم من أن هذه الأنشطة تعتبر جزءاً من شكل واحد من أشكال العمل، فإن المعايير الجديدة تتيح الإبلاغ المنفصل عن إنتاج السلع للاستخدام الشخصي وعن توفير الخدمات الشخصية، بما يسمح بإدماجها في الإحصاءات الاقتصادية، وفي إعداد الحسابات الوطنية والحسابات الفرعية، وتسمح في الوقت نفسه بدعم التحليل الجنساني في قضايا مثل تقسيم العمل المنزلي، والعبء الزمني للعمل غير المدفوع الأجر،

وإسهامات عمل المرأة والرجل غير المدفوع الأجر في الرفاه المادي العام للأسرة المعيشية ودخلها ورفاهيتها. ويشكل إدراجه في المعايير الدولية إسهاماً حاسماً في دعم البلدان في إنتاج الإحصاءات اللازمة لرصد مؤشر التنمية المستدامة ٥-٤-١ (”نسبة الوقت المخصص للأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، بحسب الجنس والعمر والمكان“)، في إطار الهدف ٥. وبالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للبلدان التي تنتشر فيها الزراعة الصغيرة النطاق، توفر المعايير مؤشر العمل اللائق ”نسبة منتجي المواد الغذائية لأغراض الكفاف“، وتوصي بنشره كمقياس رئيسي إلى جانب مؤشرات أخرى لقياس أداء سوق العمل، ولرصد وضع أولئك المنتجين وإرشاد عملية وضع السياسات.

١٦ - وقد أصبحت التوجيهات بشأن العمل التطوعي الآن مدرجة في المعايير الدولية، وتتبع إلى حد بعيد التوصيات الواردة في دليل منظمة العمل الدولية بشأن قياس العمل التطوعي (منظمة العمل الدولية، ٢٠١١)^(٤). وتغطي التوجيهات جميع الأنشطة الإنتاجية التي يُضطلع بها لصالح الغير دون أجر وعلى أساس طوعي. وهناك نوعان من العمل التطوعي معترف بهما، وهما: العمل التطوعي لصالح المنظمات والعمل التطوعي المباشر. وكما هو الحال بالنسبة للعمل الإنتاجي للاستخدام الشخصي، تسمح المعايير الجديدة بإدماج الإحصاءات المتعلقة بالعمل التطوعي في الإحصاءات الاقتصادية، وفي إعداد الحسابات الوطنية والحسابات الفرعية، وفي الوقت نفسه دعم التحليل الشامل لهذا الشكل من أشكال العمل وإسهاماته في التنمية المستدامة.

٤ - الآثار المترتبة على برامج إحصاءات العمل والقوى العاملة على الصعيد الوطني

١٧ - ستعتمد الآثار المترتبة على برامج إحصاءات القوى العاملة الحالية في نهاية المطاف على الممارسات الحالية في أي بلد من البلدان. وعلى المستوى الأساسي، يكون الأثر العملي الأكثر إلحاحاً هو أن الاستبيانات، مثل تلك المتعلقة بالدراسات الاستقصائية للقوى العاملة، ينبغي أن تعكس التغييرات في التعاريف المبينة أعلاه. وارتباطاً بذلك، يمكن توقع حدوث أثر ما على مؤشرات سوق العمل.

١٨ - وبالنظر إلى التعريف الأضيق للعمالة، فإن التوقعات الأولية ستعكس مستوى أدنى من العمالة ونسبة أقل للعمالة إلى عدد السكان بموجب المعايير الجديدة. وارتباطاً بذلك، يمكن توقع حدوث ارتفاع في مستوى البطالة وفي معدل البطالة. ومع ذلك، فإن مستوى التغيير المطلوب في الاستبيانات ومستوى الاختلاف في التقديرات سيختلف عبر البلدان. وفي بعض الحالات، يكون الأثر ضئيلاً. ومن المتوقع أن يكون الأثر الأكبر في التقديرات لدى البلدان ذات المستويات المرتفعة من إنتاج السلع للاستخدام الشخصي، حين يكون البلد المعني قد صنّف في السابق مُنتجياً للسلع للاستخدام الشخصي على أنهم مستخدمون.

١٩ - وسيتعين اتخاذ قرارات على الصعيد الوطني بشأن نطاق وتواتر الإحصاءات الواجب جمعها ونشرها في إطار المعايير الجديدة. فعلى سبيل المثال، ربما تقرر البلدان إجراء دراسات استقصائية منتظمة للقوى العاملة مع تغطية تقتصر على العمالة والاستغلال الناقص للعمل. وبالنسبة لبلدان أخرى، لا سيما تلك التي لديها مستويات عالية من النشاط الزراعي المختلط، سيكون من الضروري تغطية إنتاج السلع للاستخدام الشخصي في كل مرة تُجرى فيها هذه الدراسات الاستقصائية. ويمكن تغطية أشكال أخرى

(٤) انظر: http://www.ilo.org/stat/Publications/WCMS_162119/lang--en/index.htm.

من العمل غير المدفوع الأجر بوتيرة أقل، اعتماداً على ما تستدعيه السياسات الوطنية والالتزامات المتعلقة بإنتاج المؤشرات، على سبيل المثال في إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وسيتعين أخذ العديد من المسائل في الحسبان عند صياغة النظام الوطني لإحصاءات العمل والقوى العاملة، بما في ذلك الموارد المتاحة وأولويات السياسة العامة ومصادر البيانات الحالية.

٢٠ - وسيتعين إيلاء العناية اللازمة لتخطيط وتطبيق تنفيذ المعايير الجديدة في الدراسات الاستقصائية، التي تشمل على وجه الخصوص استقصاءات الأسر المعيشية، وينبغي لها أن تشمل برامج الاختبار الملائمة. وينبغي وضع الخطط بالتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، وينبغي تخصيص وقت كاف وموارد كافية لكفالة أن تكون جودة البيانات المولدة على النحو المنشود.

٢١ - ويمثل دعم الانتقال إلى المعايير الجديدة جزءاً هاماً من اختصاص منظمة العمل الدولية وبرنامج عملها. فمُنذ انعقاد المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل، شاركت المنظمة في مجموعة من الأنشطة الرامية إلى تقديم الدعم إلى البلدان. ويرد أدناه وصف لبعض العناصر الأكثر أهمية.

باء - التطوير والاختبار المنهجي

١ - البرنامج العالمي لمنظمة العمل الدولية للدراسات التجريبية

٢٢ - بالنظر إلى التغيرات الواسعة النطاق في إحصاءات العمل والقوى العاملة التي أُدخلت من خلال العمل الذي قام به المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل، في عام ٢٠١٥، أطلقت المنظمة برنامجاً عالمياً للدراسات التجريبية للدراسات الاستقصائية للقوى العاملة التي يمكن من خلالها اختبار النهج البديلة لتطبيق المعايير الجديدة في الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية^(٥). وتُفدّ الدراسات التجريبية التي أجرتها المنظمة في الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٦ بمشاركة ١٠ بلدان من أربع مناطق رئيسية في العالم، كالتالي: أفريقيا (تونس والكاميرون وكوت ديفوار وناميبيا)؛ الأمريكتان (إكوادور وبيرو)؛ آسيا (الفلبين وفيت نام)؛ وسط آسيا وأوروبا الشرقية (جمهورية مولدوفا وقيرغيزستان). وقد أمكن إنجاز هذه الدراسات التجريبية بنجاح بفضل الالتزام الرفيع المستوى والمساهمات المالية وفي الموارد البشرية للمكاتب الإحصائية الوطنية للبلدان العشرة التجريبية. كما دعم مصرف التنمية الأفريقي ومبادرة البيانات الجنسانية (Data2X)، بدعم من مؤسسة الأمم المتحدة، الأنشطة الرامية إلى تعزيز تبادل المعارف بين البلدان التجريبية ومع الوكالات الشريكة (انظر أيضاً أدناه تحت عنوان "الشراكات").

٢٣ - واستخدمت الدراسات التجريبية تصميماً تجريبياً يجمع بين الأساليب النوعية والكمية لاختبار ومقارنة الاستبيانات النموذجية البديلة التي تغطي العمالة والاستغلال الناقص للعمل والعمل الإنتاجي للاستخدام الشخصي. وكان من بين الأهداف الرئيسية تقييم مدى جودة أداء الاستبيانات النموذجية في سياقات ثقافية واجتماعية اقتصادية مختلفة وبين النساء والرجال والأشخاص الذين يعيشون في المناطق الحضرية والريفية. ووضعت المنظمة خمسة استبيانات نموذجية بمشاركة نشطة من جانب المكاتب الإحصائية الوطنية للاختبار، استناداً إلى استعراض عالمي للممارسة الوطنية القائمة في مجال الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة. وقد اختبر كل بلد تجريبي نسختين للسماح لإتاحة إجراء مقارنات في نفس السياق وبين سياقات مختلفة.

(٥) انظر: <http://www.ilo.org/stat/Areasofwork/Standards/lfs/lang--en/index.htm>.

٢٤ - ومن الابتكارات المنهجية الهامة التي أدخلت في الدراسات التجريبية استخدام المقابلات المعرفية في صياغة الاستبيانات. وقد وضعت المنظمة بروتوكولاً لاختبارات المعرفة بدعم من مكتب الإحصاءات الوطنية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وقامت المنظمة بتدريب ودعم الموظفين التقنيين والميدانيين من البلدان العشرة التجريبية على أساليب إجراء المقابلات المعرفية طوال عملية التنفيذ. واستُخدمت المقابلات المعرفية لتقييم عملية الإجابة عن الأسئلة وتحديد المصادر المحتملة للخطأ في الاستجابة الناشئة عن صيغة الاستبيان. وأجريت اختبارات ميدانية للمتابعة على نطاق صغير لتقييم الصلاحية والاتساق على الصعيد الداخلي بين أدوات الاستبيان في تصنيف الأشخاص، في جملة أمور، كـمستخدمين أو عاطلين عن العمل أو منتجين للاستخدام الشخصي. كما جرى تقييم المسائل التشغيلية ذات الصلة بالتنفيذ المتكرر للاستقصاءات الواسعة النطاق، مثل متوسط مدة المقابلات ومدى تعقيد أتماط تخطي الأسئلة وعبء المستجيبين وتأثير المستجيبين بالوكالة.

٢٥ - وستتاح التقارير المنهجية التي تُبَيَّن بالتفصيل النتائج الرئيسية للدراسات التجريبية التي أجرتها المنظمة من خلال الموقع الشبكي للمنظمة بحلول نهاية عام ٢٠١٧^(٦). وتستخدم النتائج الرئيسية للاسترشاد بها في إعداد التوجيهات القائمة على الأدلة لدعم جهود البلدان لمواءمة ممارساتها الوطنية مع المعايير الجديدة (انظر أدناه).

٢٦ - وفي أعقاب إنجاز المنظمة للدراسات التجريبية العالمية، يجري حالياً تنفيذ اختبارات منهجية إضافية بالتعاون مع البلدان والشركاء المهتمين. ومن خلال الشراكات التي أقيمت خلال الجولة الأولى من الدراسات التجريبية، تم تحديد فرص لزيادة التأزر بين الوكالات الدولية. وبناء على ذلك، تم تنظيم دراسة تجريبية مشتركة تقودها كل من منظمة العمل الدولية ومجموعة البنك الدولي، بدعم من مبادرة Data2X، من المقرر إجراؤها في سري لانكا خلال عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. وتوسع الدراسة التجريبية من نطاق الأدلة التي جُمعت خلال الدراسات التجريبية السابقة عن طريق السماح بإجراء مقارنات مباشرة أكثر بين الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة وأنواع أخرى من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية التي يُقاس فيها العمل، وفي هذه الحالة الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة. وسوف يكون الناتج المنشود من هذا العمل هو إصدار توجيهات بشأن تطبيق المعايير الجديدة في أنواع الاستقصاءات المختلفة، التي يمكن أن تشكل دعماً هاماً للبلدان التي يتعين عليها اتخاذ قرارات بشأن جمع بيانات العمل والقوى العاملة من خلال آليات مختلفة.

٢ - أنشطة التنسيق المنهجية والتقنية ذات الصلة

٢٧ - بالإضافة إلى ما سبق، تُقدم منظمة العمل الدولية الدعم التقني للعديد من المبادرات الإقليمية الرامية إلى اختبار النهج لتكييف وتطبيق المعايير الجديدة، مع مراعاة الأولويات والخصوصيات الإقليمية. ففي أمريكا اللاتينية، بدأ في عام ٢٠١٦ مشروع استقصائي تجريبي لتعزيز المنافع العامة الإقليمية بمبادرة من خمسة بلدان بالمنطقة (إكوادور وأوروغواي وبيرو والسلفادور وشيلي). وتُنفذ الدراسات التجريبية بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ بدعم مالي من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ويتنسيق من كلية أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية، وبمساعدة تقنية من منظمة العمل الدولية. وأخذاً بالمنهجية المتبعة في البرنامج العالمي لمنظمة العمل الدولية للدراسات التجريبية، شملت الدراسات التي يمولها مصرف التنمية للبلدان

(٦) انظر: http://www.ilo.org/stat/Areasofwork/Standards/lfs/WCMS_484981/lang--en/index.htm

الأمريكية المقابلات المعرفية والاختبارات الميدانية. وشملت المواضيع التي تم تناولها: العمالة والاستغلال الناقص للعمل، على النحو المحدد حديثاً؛ والحد الفاصل بين العمالة وإنتاج السلع للاستخدام الشخصي؛ والعمل التطوعي؛ وتحديد المتعاقدين التابعين. ويتمثل الهدف النهائي لمشروع المنافع العامة الإقليمية في تحديد الممارسات الجيدة وتبادل التوصيات مع بلدان أخرى من المنطقة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨.

٢٨ - وفي آسيا الوسطى، وبقيادة من اللجنة الإحصائية المشتركة بين الدول التابعة لرابطة الدول المستقلة، وبتمويل من الاتحاد الروسي، قام الصندوق الاستئماني للبنك الدولي بإنجاز مشروع بعنوان "تطوير إحصاءات القوى العاملة في منطقة رابطة الدول المستقلة" لاختبار وتطوير أدوات لقياس بعض مجالات العمل وفقاً للتعريف الجديدة، وذلك بدعم من اللجنة الإحصائية الوطنية في بيلاروس. واستناداً إلى هذه الاختبارات، وضع المشروع توصيات لكي تعتمد الوكالات الوطنية في المنطقة.

٢٩ - وشاركت المنظمة أيضاً في عدد من فرق العمل التي أنشأها الفريق العامل المعني بإحصاءات سوق العمل التابع للمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي. وقد كلفت فرقة العمل الأولى، على وجه الخصوص، بوضع وثائق المدخلات للقانون المنظم للدراسات الاستقصائية للقوى العاملة بشأن مواءمة إحصاءات العمالة والبطالة تحت الإطار الأوروبي المتكامل للإحصاءات الاجتماعية. وتمثل جزءاً أساسياً من العمل في تطوير واختبار تسلسل الأسئلة النموذجية بشأن العمالة والبطالة، بما يتماشى مع المعايير الجديدة. وكانت مشاركة المنظمة في فرق العمل التابعة للمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي أداة فعالة لكفالة التنسيق والاتساق الوثيقين في العمل المنهجي والاختبارات التي تقودها المنظمتان كلتاهما.

٣٠ - وتواصل منظمة العمل الدولية المشاركة كعضو في اللجنة التوجيهية في فريق الخبراء المعني بقياس جودة العمل في إطار لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، بما يكفل اتساق وضع الإطار والمؤشرات مع معايير المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل، بما في ذلك أحدث المعايير عن إحصاءات العمل.

٣١ - ودعماً لجولة تعدادات السكان والمسكن لعام ٢٠٢٠، شاركت المنظمة في فرقة الخبراء التي أنشأتها شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة واللجنة الاقتصادية لأوروبا، وأسهمت في تحديث التوصيات الدولية المتعلقة بالموضوع، لتتماشى مع المعايير التي اعتمدها المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل.

٣٢ - وتعاون منظمة العمل الدولية مع منظمة الأغذية والزراعة في عدد من المبادرات الرامية إلى دعم تطوير إحصاءات العمالة الريفية وقياس العمل اللائق في المناطق الريفية. وعلى وجه الخصوص، تشارك المنظمة في دعم النهوض بوضع تعريف دولي للمناطق الريفية والحضرية الذي يعتبر أساسياً في الإبلاغ الدولي عن إحصاءات القوى العاملة، وتشارك أيضاً في "اجتماع الخبراء المعني بتعريف المناطق الريفية" الذي نظمته منظمة الأغذية والزراعة.

٣٣ - وتعمل المنظمة أيضاً مع منظمة الأغذية والزراعة على دعم تحسين إحصاءات العمل في قطاع الزراعة. وفيما يتعلق بالبرنامج العالمي للتعداد الزراعي لعام ٢٠٢٠^(٧)، كانت المنظمة هي المساهم الرئيسي في المفاهيم والتعاريف التي أدرجت في إطار الموضوع ٩ المعنون "العمل في الأصول الخاصة" (المجلد ١، الجزء الأول، الفصل ٨) الذي أدخلت بموجبه تغييرات جوهرية من أجل مواءمة المفاهيم

(٧) روما، ٢٠١٧.

والتعاريف مع تلك التي اعتمدها المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل. وشاركت المنظمة أيضاً في اجتماع تقني لاستعراض الأقران بشأن الدراسة الاستقصائية المتكاملة الزراعية التي أجرتها منظمة الأغذية والزراعة بغرض مناقشة وحدة العمل التناوبية والاختبارات الميدانية، وقدمت مدخلات إضافية للمساعدة في دعم إجراء منظمة الأغذية والزراعة دراسات استقصائية زراعية بشأن إحصاءات العمل على وجه التحديد.

٣٤ - وفي حالة الإحصاءات المتعلقة باستخدام الوقت، أسهمت منظمة العمل الدولية إسهاماً واسعاً في استعراض وتحديث التصنيف الدولي لأنشطة إحصاءات استخدام الوقت، تحت قيادة شعبة الإحصاءات. ويتماشى التصنيف الجديد تماماً مع المعايير الدولية التي اعتمدها المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل، مما مكن من تكييفه واستخدامه في استقصاءات استخدام الوقت من أجل إنتاج إحصاءات عن مختلف أشكال العمل، لا سيما العمل الإنتاجي للاستخدام الشخصي.

٣٥ - وشاركت المنظمة كذلك في فرقة عمل نظمها مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين لوضع توجيهات بشأن تقييم خدمات الأسر المعيشية غير المدفوعة الأجر. وتلبي هذه التوجيهات طلباً من البلدان الراغبة في وضع تقديرات لقيمة عمل الأسر المعيشية غير المدفوعة الأجر. وأسهمت المنظمة في كفالة مواءمة التوجيهات مع معايير المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل وتقديم مدخلات بشأن قياس الوقت المستغرق في تلك الأنشطة كواحدة من خطوات عملية التقييم. وقد أقر مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين في حزيران/يونيه ٢٠١٧ هذه التوجيهات^(٨).

٣٦ - وفي عام ٢٠١٥، أيدت اللجنة الإحصائية في دورتها السادسة والأربعين، بموجب مقررها ١٠٥/٤٦ إنشاء فريق عاملٍ مشتركٍ بين الأمانات معني باستقصاءات الأسر المعيشية (انظر E/2015/24، الفصل الأول، الفرع جيم). ومنذ أواخر عام ٢٠١٦، عملت المنظمة كرئيس للفريق العامل المشترك بين الأمانات وفريق الإدارة والفريق العامل التقني. ويتمثل هدف الفريق العامل المشترك بين الأمانات في تعزيز تطوير تنسيق أنشطة الوكالات الدولية التي تضطلع ببرامج استقصاءات الأسر المعيشية أو بدور رئيسي في ما يتعلق بالمؤشرات التي توفرها استقصاءات الأسر المعيشية. وسيقدم تقرير منفصل عن أعمال الفريق العامل المشترك بين الأمانات (E/CN.3/2018/7) إلى اللجنة الإحصائية خلال دورتها التاسعة والأربعين.

جيم - التوجيهات العملية

٣٧ - عقب إكمال منظمة العمل الدولية لبرنامجها العالمي للدراسات الاستقصائية التجريبية للقوى العاملة، شرعت في إعداد مجموعة مستكملة من الأدوات والتوجيهات العملية للدراسات الاستقصائية للقوى العاملة ليحري نشرها على أساس تدريجي، ابتداء من عام ٢٠١٨، بعد نشر النتائج الرئيسية لبرنامجها التجريبي للدراسات الاستقصائية للقوى العاملة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وسيشمل ذلك، في الربع الأول من عام ٢٠١٨، إصدار نماذج استبيانات للدراسات الاستقصائية للقوى العاملة تلائم جمع البيانات عن طريق الاستجواب بالوسيلة الورقية مشفوعة بمبادئ توجيهية لتكييفها على

(٨) انظر: http://www.unece.org/fileadmin/DAM/stats/documents/ece/ces/2017/CES_6-Guide_on_Unpaid_

.Household_Work_for_endorsement.pdf

الصعيد الوطني، وإصدار دليل لفائدة القائمين بالمقابلة ومواد مرجعية تحدد تغطية المؤشر لنماذج استبيانات الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة وقواعد حوسبتها. ويمكن الاطلاع على المواد النموذجية للدراسات الاستقصائية للقوى العاملة عن طريق الاستجواب بالوسيلة الورقية من خلال الموقع الشبكي لمنظمة العمل الدولية <http://www.ilo.org/global/statistics-and-databases/lang--en/index.htm>.

٣٨ - وبالإضافة إلى دعم جمع البيانات عن طريق الاستجواب الشخصي بمساعدة الحاسوب، يجري إعداد مجموعة أدوات للدراسات الاستقصائية للقوى العاملة تشمل استبيانات مكونة من وحدات ثلاثية تنفيذ إجراء الاستجواب الشخصي بمساعدة الحاسوب، ووسائل إلكترونية متكاملة باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية لمساعدة القائمين بالاستجواب، وكذلك وسائل للتحقق الآلي من جودة البيانات وإجراءات تجهيز البيانات لحساب المؤشرات الرئيسية المختارة. وستكون أدوات الاستجواب الشخصي بمساعدة الحاسوب متاحة في برمجية CSPro في أنظمة أندرويد التي تستخدم النهج النموذجي لتيسير تكييف هذه الأدوات على الصعيد الوطني. وفي إطار وضع مجموعة أدوات الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة عن طريق الاستجواب الشخصي بمساعدة الحاسوب، ابتداء من الربع الثاني من عام ٢٠١٨، تعتمز منظمة العمل الدولية التعاون مع عدد محدود من البلدان لاختبار إمكانية استخدامها تمهيداً لنشرها على نطاق واسع.

٣٩ - وعلاوة على ذلك، ستعمل منظمة العمل الدولية على إعداد توجيهات مرجعية إضافية للدراسات الاستقصائية للقوى العاملة من أجل تقديم الدعم العملي إلى البلدان في تنفيذ دراسات استقصائية مصممة لجمع المعلومات المتعلقة بالعمل والقوى العاملة. وستوفر هذه التوجيهات طائفة واسعة من المعلومات ذات الصلة بشأن القياس (المفاهيم والتعاريف وتسلسل الأسئلة)، وتوليد المؤشرات (التعاريف والتعليمات بشأن الانحراف عن تسلسل الأسئلة) ومزيدها من الدعم العام في تنفيذ الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية (الممارسات الجيدة في تصميم الدراسات الاستقصائية واختبارها).

٤٠ - وتهدف هذه المواد المختلفة إجمالاً إلى أن تصبح نقطة مرجعية شاملة وسهلة الاستعمال للبلدان التي تسعى إلى تطبيق الممارسات الجيدة وأحدث المعايير في تنفيذ استقصاءات الأسر المعيشية التي تجربها من أجل قياس إحصاءات العمل والقوى العاملة لديها. وسينصب تركيز شديد على الحاجة إلى تكييف الجودة الرفيعة والترجمة والاختبار على الصعيد الوطني لكفالة تحقيق الهدف المتمثل في إنتاج بيانات رفيعة الجودة تلي الطلب على البيانات على الصعيد الوطني والدولي. وسيتضمن نشر هذه المواد، عقد جلسة استثنائية على هامش المؤتمر الدولي العشرين لخبراء إحصاءات العمل الذي سيعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ تخصص لإذكاء الوعي لدى البلدان وتعزيز استخدامها لهذه المواد.

٤١ - وعقب نشر المجلدات الرئيسية للتوجيهات العملية ومجموعة أدوات الاستجواب الشخصي بمساعدة الحاسوب المتعلقة بالدراسات الاستقصائية للقوى العاملة، ستشرع منظمة العمل الدولية في خطط تنفيذ برنامج شامل للمساعدة التقنية وبناء القدرات استناداً إلى التوجيهات الجديدة. وسوف تُدعى الوكالات والجهات المانحة الأخرى إلى المشاركة فيها كيما يتسنى تقديم مزيد من الدعم إلى البلدان في سعيها لتنفيذ المعايير الجديدة على أكمل وجه على الصعيد الوطني.

دال - بناء القدرات والمساعدة التقنية

٤٢ - في أعقاب المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل المعقود في عام ٢٠١٣، جرى تحديد أنشطة منظمة العمل الدولية لبناء القدرات والمساعدة التقنية المباشرة تدريجياً لزيادة الوعي بالمعايير الجديدة ومساعدة البلدان على وضع الخطط لتنفيذها في سياق ممارستها الوطنية. وتشمل الإنجازات الرئيسية تحديث برنامج منظمة العمل الدولية للتدريب الأساسي على إحصاءات القوى العاملة، الذي تُنظمه سنوياً في مركز التدريب الدولي التابع لها، للتمكين من إنشاء الأكاديمية الجديدة لإحصاءات وتحليلات سوق العمل ابتداءً من ٢٠١٥؛ وتنظيم عدة حلقات عمل تدريبية إقليمية بالتعاون مع الشركاء، لفائدة بلدان في أفريقيا وآسيا والأمريكيتين والشرق الأوسط ومنطقة الخليج وجزر المحيط الهادئ؛ فضلاً عن تنظيم حلقات عمل تدريبية وطنية وتقديم المساعدة التقنية المباشرة إلى البلدان في عملية تنفيذ المعايير الجديدة.

١ - أكاديمية إحصاءات وتحليلات سوق العمل وأكاديمية التنمية الريفية

٤٣ - في عام ٢٠١٥، وبالتعاون مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية (تورينو، إيطاليا)، أطلقت المنظمة أكاديمية إحصاءات وتحليلات سوق العمل المنوه عنها أعلاه لتحل محل دورتي معلومات سوق العمل (LMI1، LMI2) اللتين ي تعقدان سنوياً من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٤. وعرضت الأكاديمية الجديدة التي تدوم أسبوعين مضمون دورة متكاملة تماماً بمسارات تعلّم منفصلة تستهدف احتياجات خبراء إحصاءات العمل ومحلي البيانات وكبار المديرين. ويتمثل الهدف الرئيسي للأكاديمية في تعزيز قدرة الجهات المعنية بمنظمة العمل الدولية، بما ذلك في المقام الأول المكاتب الإحصائية الوطنية، ووزارات العمل والوكالات الحكومية الأخرى، فضلاً عن ممثلي نقابات العمال ومنظمات أصحاب العمل، من أجل جمع وتجهيز ونشر وتحليل و/أو تفسير المعلومات عن سوق العمل بما يتماشى مع أحدث المعايير الدولية للإحصاءات، وعلى وجه الخصوص، من أجل التوعية بالمعايير الجديدة التي اعتمدها المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل، وآثارها.

٤٤ - وفي عام ٢٠١٥، في تورينو، شارك ما يقارب ٩٠ مشاركاً من جميع مناطق العالم في الأكاديمية التي نُظمت باللغة الإنكليزية. وكان موضوع تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إحصاءات العمل موضوعاً رئيسياً في أكاديمية عام ٢٠١٥ التي عقدت جلسات منفصلة لمختلف مسارات التعلم. وأنشئ صندوق منح دراسية خاص بالمرأة للمساعدة في تشجيع مشاركة المرأة. وفي عام ٢٠١٦، نُظمت الأكاديمية باللغة الفرنسية في ياموسوكرو، كوت ديفوار، وحضرها ٣٠ مشاركاً من ١٥ بلداً أفريقيًا. وفي عام ٢٠١٧، نُظمت الأكاديمية باللغة الإنكليزية في تورينو، وحضرها ٦٥ مشاركاً. وركزت مسارات التعلم لأكاديمية عام ٢٠١٧ على احتياجات خبراء إحصاءات العمل ومحلي البيانات استجابةً إلى المنحى الجديد في التركيز على دعم إنتاج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالعمل اللائق. وتمثل الهدف في تعزيز فهم البلدان للإطار الجديد لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك صلته بالنظام الدولي الذي حدته الأمم المتحدة من أجل الرصد الوطني والعالمي، وتوسيع المعارف بشأن كيفية رصد أهداف وغايات التنمية المستدامة المتصلة بالعمل اللائق أخذاً في الاعتبار المعايير الدولية القائمة للإحصاءات. وجرى تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية وإبرازها في المنهاج كله.

٤٥ - وفي عام ٢٠١٧ أيضاً، نظمت منظمة العمل الدولية دورات في إطار أكاديمية التنمية الريفية في ما يتصل بقياس ورصد العمل اللائق في المناطق الريفية. وتستهدف أكاديمية التنمية الريفية مشاركين من الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية، ولا سيما المسؤولين الحكوميين وممثلي العمال ومنظمات أصحاب العمل. وقادت منظمة العمل الدولية بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة الدورات المتعلقة بإحصاءات العمل الريفي، وركزت على نطاق وأهداف إحصاءات العمل والعمالة في المناطق الريفية والحضرية (وفي الزراعة) فضلاً عن مؤشرات العمل اللائق وما يتصل بها من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة استناداً إلى المعايير الدولية للإحصاءات، وتطبيق التعريف الوطني للمناطق الريفية والحضرية في الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية وتبسيط استخدام وتفسير المعلومات الإحصائية بشأن العمل اللائق حسب المناطق الريفية/الحضرية وحسب القطاع الزراعي/غير الزراعي.

٢ - المساعدة التقنية الإقليمية وأنشطة بناء القدرات

٤٦ - في الفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧، نظمت منظمة العمل الدولية عدة حلقات عمل تدريبية إقليمية تطرقت إلى العناصر الرئيسية للمعايير الجديدة التي اعتمدها المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل وكذلك مواضيع أخرى ذات أولوية عالية، بما في ذلك وبشكل متزايد ما يتصل بالعمل اللائق من غايات أهداف التنمية المستدامة. وعُقدت حلقات عمل إقليمية في جنوب أفريقيا (٢٠١٤ و ٢٠١٥)، والصين (٢٠١٤)، وعمان (٢٠١٤)، وكاليدونيا الجديدة (٢٠١٤)، وشيلي (٢٠١٥)، وفيجي (٢٠١٥)، وكوريا الجنوبية (٢٠١٥)، وروما (٢٠١٦)، وبنكوك (٢٠١٧)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (٢٠١٧)، واليابان (٢٠١٧).

٤٧ - وبالإضافة إلى ذلك، قدمت المنظمة المساعدة التقنية المباشرة، بما في ذلك تنظيم حلقات العمل الوطنية، وأنشطة التوعية مع الإدارة العليا، وتقديم المشورة بشأن التخطيط وتصميم الاستبيانات والاختبارات المنهجية، والأنشطة ذات الصلة، إلى البلدان والمناطق التالية: أفريقيا: جمهورية تنزانيا المتحدة، والكامبيون، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وسيراليون، وسيشيل، والكونغو، وليبيريا، وليسوتو، ومالي، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، وزامبيا. وآسيا وجزر المحيط الهادئ: بروني دار السلام، وبنغلاديش، وتوفالو، والصين، وفيجي، وكمبوديا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وباكستان، وساموا (الغربية)، وسري لانكا، والفلبين، وفييت نام، وماليزيا، وملديف، ومنغوليا، وميانمار، ونيبال. والأمريكيتان: إكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، وبنما، والبرازيل، وبوليفيا، وبيرو، وجزر كايمان، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وسورينام، وشيلي، وغيانا، وكوستاريكا، والمكسيك، هندوراس. والشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تونس ومصر.

هاء - الشراكات والتنسيق فيما بين الوكالات

٤٨ - إدراكاً من منظمة العمل الدولية بالأهمية الشديدة لإحصاءات العمل والعمالة، أبرمت في السنوات الأخيرة شراكات لدعم برنامج العمل وتعزز الاعتماد على تلك الشراكات لدعم أنشطتها المستقبلية.

٤٩ - وتنخرط منظمة العمل الدولية في شراكة استراتيجية مع الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومصرف التنمية الأفريقي،

لدعم تطوير إحصاءات العمل في أفريقيا مع التركيز بوجه خاص على الإطار الجديد لإحصاءات العمل ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالعمل اللائق.

٥٠ - وعلى الصعيد العالمي، فإن منظمة العمل الدولية عضو في شراكة المرأة للعمل والعمالة^(٩) التي أنشئت في عام ٢٠١٤ لتكون آلية تدعم تنفيذ أحدث معايير المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل مع التركيز بشكل خاص على أهميتها لإنتاج الإحصاءات ذات الصلة بنوع الجنس. وجمعت هذه الشراكة الوكالات الدولية التي تقوم بدور خاص في إنتاج الإحصاءات المتعلقة بالعمل والعمالة، وهي منظمة العمل الدولية والبنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة بدعم من مبادرة البيانات الجنسانية (Data2X). وركزت هذه الشراكة في البداية على توفير منبر لتبادل المعارف وتعزيز التنسيق في الأنشطة التجريبية للوكالات، وقد ملست جميع الوكالات المعنية الفائدة العالية لهذا الإجراء. وأبرز هذا التعاون مزيداً من أوجه التآزر التي يمكن تفعيلها من خلال المزيد من التعاون المباشر بين الوكالات. وأدى هذا إلى الانتقال إلى المرحلة الثانية من الشراكة، التي يتمثل أحد العناصر الرئيسية لبرنامج عملها في الدراسة التجريبية المشتركة في سري لانكا المنوه عنها أعلاه.

٥١ - وفيما يتصل بموضوع العمل التطوعي، أطلقت منظمة العمل الدولية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ شراكة جديدة من أجل تعزيز وتوسيع نطاق القياس عن طريق استقصاءات الأسر المعيشية عبر البلدان. وفي هذا الصدد، أنشئت وظيفة مؤقتة لكبير الإحصائيين، في مقر منظمة العمل الدولية في جنيف. وتشمل مجالات العمل ذات الأولوية استعراض الخبرات الوطنية في قياس العمل التطوعي عن طريق الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية؛ وتحديد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة؛ وإنشاء برنامج دراسة تجريبية بشأن قياس العمل التطوعي؛ والمزيد من التطوير المفاهيمي والمنهجي بغية تحديث دليل قياس العمل التطوعي القائم (منظمة العمل الدولية، ٢٠١١)؛ وتطوير الأدوات العملية المصاحبة للاستقصاء لدعم التنفيذ القطري. وتسعى منظمة العمل الدولية إلى أن تضع المكاتب الإحصائية الوطنية خططاً لتنفيذ دراسات استقصائية أو وحدات بشأن العمل التطوعي في الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، من أجل المشاركة في برنامج الدراسة التجريبية المشتركة بين منظمة العمل الدولية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة بغية دعم تطوير أدوات استقصاء عملية عن العمل التطوعي لإتاحة إمكانية إدراجها بطريقة منتظمة في إطار الإحصاءات الرسمية.

٥٢ - وفي مجال الإحصاءات المتعلقة باستخدام الوقت، تملك منظمة العمل الدولية خططاً لإبرام شراكة تحت قيادة شعبة الإحصاءات تهدف إلى وضع واختبار وسائل مبتكرة لجمع البيانات الموثوقة والسليمة عن استخدام الوقت، مع التركيز على قياس أشكال العمل المدفوع الأجر والعمل غير المدفوع الأجر، ولا سيما تعزيز تطوير الإحصاءات المتعلقة بالعمل الإنتاجي للاستخدام الشخصي والتوصل إلى نتائج يمكن استخدامها كمدخلات في وضع مؤشر هدف التنمية المستدامة ٥-٤-١ "نسبة الوقت المخصص للأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، بحسب الجنس والعمر والمكان".

٥٣ - وعلاوة على ذلك، تتعاون منظمة العمل الدولية مع إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ومع البنك الدولي لتعزيز توافر البيانات عن العمل القادرة على تلبية مجموعة متنوعة من الاحتياجات. ولا يزال هذا التعاون في مراحله المبكرة من التطور وسيركز على تحديد المجالات

(٩) <http://data2x.org/partnerships/womens-work-employment/>

والأنشطة ذات الأولوية الرامية إلى تعزيز توافر المؤشرات الرئيسية بشأن العمل مع الاهتمام بشكل خاص بالبلدان النامية. وسيوفر الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة نقطة مرجعية رئيسية، لكن التعاون سيسعى على حد سواء إلى تكوين رؤية أوسع عن الاحتياجات من بيانات العمل ومناصرة هذه الرؤية.

ثالثاً - الأنشطة التحضيرية للمؤتمر الدولي العشرين لخبراء إحصاءات العمل

ألف - استعراض وتحديث التصنيف الدولي لمركز العمالة (ICSE-93)

١ - خلفية وأسباب عملية التنقيح

٥٤ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، سيستعرض المؤتمر الدولي العشرون لخبراء إحصاءات العمل مقترحات بشأن وضع مجموعة جديدة من المعايير الدولية للإحصاءات عن علاقات العمل. وإذا اعتمدت هذه المعايير، فستحل محل التصنيف الدولي لمركز العمالة (ICSE-93). ويعتبر هذا التصنيف الذي اعتمده المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء إحصاءات العمل (المعقود في جنيف، في الفترة من ١٩ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣)، بموجب قراره الثالث، المعيار الدولي الحالي للإحصاءات عن هذا الموضوع. ويشمل خمس فئات أساسية فقط، ويُعرّف المجموعات بالإشارة إلى التمييز بين وظائف "العمالة المدفوعة الأجر" من ناحية، ووظائف "العمل الحر" من ناحية أخرى. وقد صدر تكليف بتنقيحه في المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل بغية معالجة عدد من الشواغل، من بينها ما يلي:

- (أ) ضرورة شمول جميع أشكال العمل المحددة في القرار الأول للمؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل حول إحصاءات العمل والعمالة والاستغلال الناقص للعمل، وإدراج التعريف الأضيق للعمالة؛
- (ب) أهمية وفائدة التمييز بين العمالة المدفوعة الأجر والعمل الحر، نظراً لزيادة عدد أنواع ترتيبات العمالة التي لا تندرج بسهولة ضمن أي من هاتين الفئتين؛
- (ج) الحد الفاصل بين العمل الحر والعمالة المدفوعة الأجر، ولا سيما في ما يتعلق بأصحاب الشركات المساهمة العاملين، والعاملين التابعين الذين يعملون وفق ترتيبات تعاقدية ذات طابع تجاري؛
- (د) انطباق المعايير على حالات العمالة غير الرسمية، ولا سيما حالة العاملين غير الرسميين؛
- (هـ) الحاجة إلى مزيد من التفصيل يتيح تعريف العاملين في مختلف أنواع العمالة غير القياسية، من قبيل العاملين العرضيين والعاملين بعقود قصيرة الأجل والعاملين المؤقتين والموسميين، والعاملين بعقود مغلقة الساعات؛
- (و) ضرورة وضع مبادئ توجيهية بشأن جمع البيانات، وتصميم الاستبيانات، واستنباط المعايير وتكييفها للاستخدام على الصعيد الوطني.

٢ - التشاور بشأن المقترحات وإعدادها

٥٥ - بغية المساعدة في إعداد مقترحات لتحل محلّ التصنيف ICSE-93، أنشأت منظمة العمل الدولية فريقاً عاملاً يتألف من منتجي ومستخدمي إحصاءات العمل والإحصاءات الاقتصادية من وكالات حكومية وطنية في جميع المناطق ووكالات حكومية دولية ومنظمات العمال وأصحاب العمل. وقد اجتمع هذا الفريق أربع مرات في الفترة من أيار/مايو ٢٠١٥ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وبغية توسيع نطاق عملية التشاور والحصول على تعقيبات المستخدمين بشأن المقترحات التي وضعها الفريق العامل، عقدت منظمة العمل الدولية أيضاً سلسلة من الاجتماعات التحضيرية الإقليمية لخبراء إحصاءات العمل في جميع المناطق منذ أواخر عام ٢٠١٦ وطوال عام ٢٠١٧. وركزت هذه الاجتماعات على كلٍّ من أهمية السياق الإقليمي والجدوى التقنية للمعايير الجديدة المقترحة. وقد حُدِّدت فرص لاختبار المقترحات في عدة بلدان. وسيستعرض مشروع المعايير قبل انعقاد المؤتمر الدولي العشرين لخبراء إحصاءات العمل في اجتماع ثلاثي الأطراف لخبراء في ميدان إحصاءات العمل في شباط/فبراير ٢٠١٨^(١٠).

٣ - لمحة عامة عن المعايير الجديدة المقترحة

٥٦ - تُدمج المقترحات في إطار مفاهيمي يحدد المفاهيم الرئيسية والمتغيرات وسبل التصنيف المتضمنة في المعايير الجديدة للإحصاءات المتعلقة بعلاقات العمل. والعنصر الرئيسي هو نسخة منقحة من التصنيف الدولي لمركز العمالة (ICSE-18) تضم ١٠ فئات مفصلة إلى حد ما. ويمكن تجميع هذه الفئات وفقاً لهيكلي تصنيف بديلين. إذ يشمل الهيكل الأول، الذي يستند إلى نوع السلطة التي يمارسها العامل على الوحدة الاقتصادية التي يعمل لحسابها، فئتين في مستواه الأعلى تحددان العاملين "التابعين" و "المستقلين". أما الهيكل الثاني، الذي يستند إلى نوع المخاطر الاقتصادية التي يتعرض لها العامل، فيميز بين "العاملين مقابل أجر" و "العاملين مقابل ربح". وهذا يشبه التمييز التقليدي بين العمل الحر والعمالة المدفوعة الأجر.

٥٧ - ويُذكر أن الفئات العشر في التصنيف الدولي المقترح أكثر تفصيلاً من تلك الواردة في التصنيف الدولي ICSE-93. وهي تشمل أربع فئات فرعية من العاملين، مما يتيح تعريف ترتيبات العمالة غير القياسية تلك وتحديد فئات منفصلة للمالكين - المشغلين للشركات وفئة منفصلة للمتعاقدين/التابعين. واستُبقي على الفروق الواردة في التصنيف الدولي ICSE-93 بين أصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص والعاملين المساهمين من الأسرة والعاملين. وأُلغيت فئة منفصلة للعاملين في تعاونيات المنتجين.

٥٨ - وكان من الصعب بوجه خاص وضع مقترحات لفئة "المتعاقدين التابعين" الجديدة. فهؤلاء يعرفون حالياً بأنهم "عاملون مستخدمون مقابل ربح، عن طريق معاملة تجارية في العادة، يتبعون كياناً آخر يستفيد استفادة مباشرة من الأعمال التي يقومون بها ويمارس سيطرة صريحة أو ضمنية على أنشطتهم". وهم إما يقدمون عملهم لآخرين في إطار ترتيبات تعاقدية شبيهة بالعمل الحر أو يملكون ويشغلون عمالاً تجارياً بلا عاملين ولكنهم لا يملكون سيطرة أو سلطة كاملة على عملهم. وتركز

(١٠) سترؤد اللجنة الإحصائية بالتقرير الذي نوقش في اجتماع الخبراء، وبمشروع القرار ومحضر الاجتماع، بوصفها وثائق غرفة اجتماعات.

الاختبارات الجارية حالياً في عدة بلدان تركيزاً شديداً على تطوير أساليب لتعريف فئة المتعاقدين التابعين في المجموعات الإحصائية.

٥٩ - والتصنيف الدولي الموحد لمركز العمل المقترح هو امتداد لتصنيف مركز العمالة الهدف منه شمول جميع أشكال العمل، بما في ذلك العمل الإنتاجي للاستخدام الشخصي والعمل التطوعي وعمل المتدربين غير المدفوع الأجر، وكذلك العمالة. والغرض من تصنيف مركز العمل هو إتاحة إمكانية إعداد إحصاءات متسقة مفاهيمياً عن مختلف السكان ومن مصادر مختلفة، عوضاً عن تمكينها في مجملها من تجميع الإحصاءات من أي دراسة استقصائية بعينها. وتُعرف الفئات في التصنيف الدولي الموحد لمركز العمل بطريقة تتيح توفير إحصاءات منفصلة عن الأنشطة الموجودة ضمن حدود نظام الحسابات القومية وخارجه.

٦٠ - وترد التصنيفات حسب مركز العمالة مجموعة شاملة من المتغيرات والفئات التي تقدّم معلومات أكثر تفصيلاً عن درجة استقرار ودوام العمل. وهي تشمل تعاريف وفئات لأنواع من الترتيبات تتقاطع مع العديد من فئات مركز العمالة. ويُدرج جلّ هذه المتغيرات بانتظام في معظم الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة، لكنه غير مشمول في المعايير الإحصائية المتفق عليها دولياً. ولذلك، لا تسعى المقترحات إلى توفير مزيد من الإحصاءات المفيدة والمفصلة عن مركز العمالة فحسب، بل تسعى أيضاً إلى زيادة مواءمة الإحصاءات واتساقها وقابليتها للمقارنة دولياً على صعيد جوانب مختلفة تتصل بالظروف التعاقدية وغيرها من الظروف التي يؤدي العمل من خلالها.

باء - العمل في الاقتصاد غير الرسمي

٦١ - اعتمد القرار الثاني المتعلق بإحصاءات العمالة في القطاع غير الرسمي من قبل المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء إحصاءات العمل في عام ١٩٩٣. وتمت الموافقة على المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتعريف الإحصائي للعمالة غير الرسمية في المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء إحصاءات العمل المعقود في الفترة من ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وقد أحدث اعتماد القرار الأول المتعلق بإحصاءات العمل والعمالة والاستغلال الناقص للعمل من قبل المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل تغييراً جذرياً في حدود إحصاءات سوق العمل، مما أثر على التعاريف الإحصائية للقطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية. ومن المرجح أيضاً أن يؤثر التنقيح المتوقع لتصنيف الدولي ICSE-93 على التعريف الإحصائي للعمالة غير الرسمية. وقد أدت هذه التغييرات، إلى جانب الحاجة إلى بلورة هذا العامل المهم ليكون مؤشراً مقبولاً من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، إلى ظهور حاجة ماسة إلى مواءمة تعاريف القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية مع أحدث التطورات. وكانت هذه الحاجة إلى المواءمة أيضاً أحد الاستنتاجات الرئيسية للاجتماع الثاني عشر لفريق الخبراء المعني بإحصاءات القطاع غير الرسمي (فريق دلهي) الذي عُقد في جنيف في يومي ٢ و ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

٦٢ - وستقدّم منظمة العمل الدولية ورقة مناقشة في المؤتمر الدولي العشرين لخبراء إحصاءات العمل توجز فيها المشاكل المعروفة المتعلقة بالقرار الذي اعتمده المؤتمر الخامس عشر لخبراء إحصاءات العمل والمبادئ التوجيهية التي وافق عليها المؤتمر السابع عشر لخبراء إحصاءات العمل. وستحدد منظمة العمل الدولية أيضاً سبلاً تتيح تطوير وتعديل الإطار الإحصائي للقطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية من أجل مواءمته مع مفهوم العمل على النحو المحدد في القرار الذي اعتمده في المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء

إحصاءات العمل وعملية التنقيح المحتملة للتصنيف الدولي ICSE-93. وستلتمس الورقة التوجيه بشأن الخيارات المقترحة في ما يتعلق بأفضل السبل لكفالة إحراز تقدم في العمل المطلوب.

جيم - إحصاءات العمل في الريف وإحصاءات العمل في قطاع الزراعة

٦٣ - باشرت منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة بإعداد ورقة غرفة اجتماعات ستقدم أثناء المؤتمر الدولي العشرين لخبراء إحصاءات العمل. وستقسم الورقة إلى جزأين، الأول يركز على إحصاءات العمل في الريف والثاني على إحصاءات العمل في قطاع الزراعة. ويأتي هذا الموضوع في الوقت المناسب تماماً، فمن المبادئ التوجيهية الرئيسية في إطار رصد أهداف التنمية المستدامة التأكد من ألا يتخلف أحد عن الركب، وهذا يشمل التأكد من توزيع المؤشرات المفيدة لواضعي السياسات توزيعاً مناسباً حسب المنطقة الجغرافية (ريفية/حضرية) والصناعة. ويعكس موضوع "الريف" في إحصاءات العمل توزيع الأراضي الوطنية إلى مناطق دون وطنية منفصلة وغير متداخلة حسب مجموعة معايير التعريف المطبقة (حضرية/ريفية)، والتي يمكن توزيع الوظائف وأنشطة العمل والأسر المعيشية عليها. ومن ناحية أخرى، تشير إحصاءات العمل في قطاع الزراعة إلى تصنيف قطاعي حسب القطاعين الزراعي وغير الزراعي، مما يسمح بتمييز الوظائف وأنشطة العمل (ومنها العمل لإنتاج أغذية الكفاف) حسب القطاع الزراعي أو غير الزراعي.

٦٤ - وفي حين أن الموضوعين مترابطان لأسباب تتعلق بالموقع الجغرافي التقليدي للزراعة، فإن كلا منهما منفصل بصورة كبيرة عن الآخر من الناحية المفاهيمية ومن حيث القياس. وي طرح إعداد كشف مفصلة عن إحصاءات العمل حسب كل من المناطق الريفية والحضرية وحسب القطاعين الزراعي وغير الزراعي تحديات فريدة في ما يتعلق بالقياس في استقصاءات الأسر المعيشية. وستسعى ورقة المناقشة إلى بحث هذه المسائل واقتراح خيارات أولية بشأن المبادئ التوجيهية استناداً إلى أفضل الممارسات في تصميم العينات وتصميم الاستبيانات في البلدان، وكذلك استناداً إلى نتائج الاختبار التجريبي للدراسة الاستقصائية للقوى العاملة، مع التماس التوجيه من المؤتمر الدولي العشرين لخبراء إحصاءات العمل.

رابعاً - النقاط المطروحة للمناقشة

٦٥ - اللجنة الاحصائية مدعوة إلى ما يلي:

(أ) الإعراب عن دعمها للتنفيذ الواسع النطاق على الصعيدين الوطني والدولي للمعايير الجديدة التي اعتمدها المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل بغية تحسين أهمية إحصاءات العمل وسوق العمل بما يتيح الرصد الوثيق لغايات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالعمل اللائق في إطار مختلف الأهداف، ولا سيما الهدفين ٥ و ٨؛

(ب) التنويه بالتقدم الذي أحرزته منظمة العمل الدولية، بالتعاون مع الجهات المهمة من مكاتب إحصائية وطنية ووكالات دولية وشركاء آخرين في التنمية، في وضع منهجيات قائمة على الأدلة وتوجيهات عملية وأدوات خاصة بالدراسات الاستقصائية يمكن بواسطتها دعم تنفيذ الإطار الجديد لإحصاءات العمل ومقاييس الاستغلال الناقص للعمل؛

(ج) تشجيع المكاتب الإحصائية الوطنية والوكالات الدولية على إبداء الاهتمام بالتعاون مع منظمة العمل الدولية في إجراء مزيد من الاختبارات للمنهجيات بغية وضع توجيهات عملية محدّثة لقياس أنشطة من قبيل العمل التطوعي والعمل الإنتاجي للاستخدام الشخصي ومساائل مختارة تتعلق بعلاقة العمل من قبيل تعريف المتعاقدين التابعين وقياس المؤهلات التعليمية وأوجه عدم توافق المهارات مع احتياجات سوق العمل؛

(د) دعم بدء تنفيذ برنامج شامل تابع لمنظمة العمل الدولية لتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال إحصاءات العمل والقوى العاملة وتشجيع الشركاء في التنمية والوكالات الدولية على الإسهام في هذا الجهد من خلال التعاون والتنفيذ المنسق في ما يتصل بالمصادر الإحصائية ذات الصلة؛

(هـ) التنويه بالعمل المنهجي وعملية التشاور الواسعة النطاق اللذين تضطلع بهما منظمة العمل الدولية على الصعيدين الإقليمي والدولي في إطار التحضير للمؤتمر الدولي العشرين لخبراء إحصاءات العمل الذي سيعقد في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨؛

(و) إبداء آرائها بشأن التنقيحات المقترحة الهادفة إلى تحديث التصنيف الدولي لمركز العمالة وتشجيع المشاركة الفاعلة لخبراء إحصاءات العمل من المكاتب الإحصائية الوطنية ووزارات العمل وكذلك الوكالات الدولية في المؤتمر الدولي العشرين لخبراء إحصاءات العمل الذي سيعقد في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨؛

(ز) تأييد الاقتراح الداعي إلى استعراض المبادئ التوجيهية والمعايير القائمة المتعلقة بإحصاءات القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية بالتنسيق الوثيق مع فريق دهي المعني بإحصاءات القطاع غير الرسمي.